

متاجر وعلامات تجارية تضطر إلى مغادرة لبنان

الأزمة الاقتصادية وتدهور القدرة الشرائية يتسببان في كساد البضاعة في الأسواق

اضطرت علامات تجارية شهيرة إلى مغادرة لبنان بعد استحالة فرص انتعاش تجارتها في الملابس والجلود والمنتجات الصناعية نظراً للأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي ضربت القدرة الشرائية للمواطنين، ما جعل أصحاب المحلات غير قادرين على دفع مستحقات الإيجار في ظل ركود زاد حدته فايروس كورونا.

بيروت - خيرت علامات تجارية شهيرة مغادرة لبنان نظراً لكساد بضاعتها بسبب عزوف المواطنين عن الشراء جراء تدهور قدرتهم الشرائية نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بالبلد الأمر الذي فرض تغيير قواعد الاستهلاك. وقف عشرات الأشخاص في طوابير أمام محال علاماتهم التجارية المفضلة في شوارع ومراكز التسوق الكبيرة في بيروت، خلال الأيام القليلة الماضية، في انتظار دورهم لشراء بعض احتياجاتهم قبل فصل الشتاء بأسعار معقولة.

وقال علي إسماعيل إنه "انتظر يومين متتاليين ليتمكن من دخول متجره المفضل لشراء عدة سراويل جينز قبل أن يغلق. وأضاف "للأسف ساضطر بعد ذلك إلى السفر إلى أي بلد آخر لشراء العلامات التجارية المفضلة لدي".

وستترك لبنان هذا العام المحلات التابعة لحوالي 42 علامة تجارية وسيطفرص ضئيلة لعودتها إلى البلاد في المستقبل المنظور.

وقال رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز يحيى قصاب "نحن في خضم أزمة كبيرة للغاية، حيث إن العديد من القطاعات بما في ذلك المطاعم والملابس والأدوات المنزلية والمواد الفاخرة هي الأكثر تضرراً من الإنهيار الاقتصادي".

وأشار إلى أن "هناك علامات تجارية افتتحت في لبنان منذ سنوات طويلة قررت المغادرة في الوقت الحالي على الرغم من الاستثمار الكبير الذي قامت به في البلاد".

وأوضح أن حوالي 95 في المئة من المحلات التجارية التي كانت تعج بالمسوقين قد أغلقت أبوابها في وسط بيروت في أعقاب انفجار مرفأ بيروت الكارثي في 4 أغسطس الماضي ودمر جزءاً كبيراً من المدينة.

في غضون ذلك، تم إغلاق عدد كبير من المحال التجارية ومعظمها يعود لعلامات تجارية في شارع الحمراء، أحد أشهر شوارع التسوق في البلاد، إضافة إلى إغلاق مئات المحال التجارية في مراكز التسوق لأنها لم تعد قادرة على دفع إيجاراتها.

وأرجع قصاب هذه الظاهرة إلى التراجع الحاد في القوة الشرائية

ولم يسبق أن شهد لبنان في الماضي تخفيضات في الأسعار في هذا الوقت من العام، حيث ينتظر الناس عادة بدء موسم التخفيضات في شهر يناير لشراء احتياجاتهم بأسعار مخفضة. ونسبت شينخوا لندي عيان الشابة التي تعمل في أحد مصارف شارع الحمراء التجاري والسياحي في بيروت قولها إنها وقفت لأكثر من ساعة أمام المحال المفضلة لديها في انتظار دورها لشراء بعض المنتجات بتخفيضات تتراوح بين 50 و70 في المئة بسبب الخصومات التي تسبق الإقفال النهائي. واشتكت ندى عيان من الحشود في الطابور وسط تفشي فايروس كورونا في البلاد.

إغلاق عدد كبير من المتاجر في شارع الحمراء، وإقفال مراكز التسوق نظراً لعدم قدرتها على دفع إيجاراتها



للعرض فقط

المصارف قيوداً على سحب الودائع وسط توقف الحكومة عن سداد الديون الخارجية والداخلية في إطار إعادة هيكلة للدين الذي يتجاوز 92 مليار دولار.

وقد أدى هذا الوضع إلى إقفال عدد كبير من المؤسسات وتسريح عشرات الآلاف العاملين وتصاعد البطالة وتراجع قدرات اللبنانيين الشرائية مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة تتجاوز 80 في المئة.

وقد تفاقمّت أزمات البلد بفعل تداعيات مرض كوفيد - 19 وانفجار مرفأ بيروت الكارثي الذي أدى إلى الإيف الضحايا والنكبة باستعادة الجناحية شخص إضافة إلى أضرار مادية قدرت بقيمة 15 مليار دولار.

وقال إنه بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية في لبنان والقيود المفروضة بعد تفشي مرض فايروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، شهد قطاع الامتياز انخفاضاً كبيراً في النشاط، لاسيما في قطاعي الضيافة والتجزئة.

وأضاف أنه قبل الأزمة، كان هناك ما يقرب من 744 شركة في قطاع الامتياز في لبنان تشكل حوالي 6 في المئة من إجمالي الشركات العاملة في لبنان، كما ساهم هذا القطاع بما يقرب من 1.5 مليار دولار في الاقتصاد الوطني، أو حوالي 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

وأشار إلى أن دراسة حديثة أجرتها الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز أن قطاع الامتياز يوظف ما يقرب من 100 ألف موظف، أو ما يقدر بتسعة في المئة من إجمالي العمالة في البلاد.

البلاد حتى لو أغلقوا الفروع والعلامات التجارية مؤقتاً. وأعرب قصاب عن أمله في أن يتمكن لبنان من جذب العلامات التجارية إليه مرة أخرى.

42 علامة تجارية ستترك لبنان هذا العام وسط فرص ضئيلة لعودتها خلال المستقبل المنظور

وأشار إلى أن دراسة حديثة أجرتها الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز أن قطاع الامتياز يوظف ما يقرب من 100 ألف موظف، أو ما يقدر بتسعة في المئة من إجمالي العمالة في البلاد.

الإمارات تصدر الجهود العالمية في تحولات الطاقة المتجددة

رؤية توازن بين التنمية واستثمار المشاريع المستدامة للحفاظ على بيئة نظيفة وصحية

وتشارك شركة "أكوا باور" السعودية في تنفيذ عدد من مشروعات مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية وفق نظام المنتج المستقل.

وأشار محمد أبو نيان رئيس مجلس إدارة "أكوا باور" إلى أن التحديات كوروناً عالمياً لم تحل دون إصرار حكومة دبي بقيادة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على تحقيق مستهدفات رؤية الإمارة بزيادة حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة لتصل إلى 75 في المئة بحلول 2050، بل وأكثر من ذلك في ضوء المستهدفات الواضحة والأدوات الفعالة التي تسخرها الإمارة لإنجاز خططها الطموحة بتصوير البصمة الكربونية وتحويل دبي إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر.

وأكد أبو نيان أن التزام حكومة دبي تجاه مواصلة خططها وبرامجها الكبرى في قطاع الطاقة النظيفة يعزز من ثقة مجتمع المستثمرين في قيادة إمارة دبي لما اتخذته من سياسات وإجراءات المتجددة والنظيفة، وتعاون الهيئة مع شركات عالمية في تنفيذ مشروعات مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية وفق نظام المنتج المستقل للطاقة، وقد اجتذبت الهيئة استثمارات تقدر بنحو 40 مليار درهم من خلال هذا النموذج الذي يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وحققت الهيئة من خلاله أرقاماً قياسية عالمية في أدنى الأسعار لمشروعات الطاقة الشمسية لخمس مرات متتالية، وقد

انخفضت انبعاثات الكربون في إمارة دبي بأكثر من 14 مليون طن خلال عام 2019، بما يعادل 22 في المئة مقارنة بسيناريو العمل المعتاد. وتجاوزت النتائج التي تحققت الأهداف الموضوعة في استراتيجية دبي للحد من الانبعاثات الكربونية لتخفيضها بنسبة 16 في المئة بحلول عام 2021.

ثلاثة محركات؛ حكومة ذات مصداقية ومرورية وتميز، وقطاع خاص نشط وعادل ومفتوح للجمع، وقطاع شبه حكومي يناقش عالمياً ويحرك الاقتصاد محلياً، وأضاف "في ظل الرؤى الطموحة والنهضة التنموية التي تشهدها دبي في المجالات كافة والتي تترجمها إلى مشروعات عملاقة وفرص واعدة لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة والنظيفة، بات التعاون والتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص ركيزة مهمة لتحقيق طموحات الإمارة وترسيخ مكانتها كنموذج متطور يوفر المناخ الملائم والبيئة الداعمة للاستثمار.

وتهدف استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، التي أطلقها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، إلى أن تكون دبي المدينة الأقل في البصمة الكربونية بحلول عام 2050، وتوفر 75 في المئة من القدرة الإنتاجية للطاقة في دبي من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2050.

وتتطلب تحقيق أهداف الاستراتيجية قدرة إنتاجية تزيد عن 42 ألف ميغاوات من الطاقة النظيفة والمتجددة بحلول عام 2050. وأسهمت البنية التحتية المتطورة التي تمتلكها دولة الإمارات وموقعها الاستراتيجي، إضافة إلى انفتاحها على العالم ووجود البنية الجاذبة للاستثمارات، والقوانين التي تحمي حقوق المستثمرين في ترسيخ ريادتها العالمية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز مكانتها كوجهة مهمة لأكثر الشركات والمؤسسات والعلامات التجارية العالمية والمكان المفضل للعيش والعمل وريادة الأعمال.

وأعتمدت دبي في تنفيذ مشروعات الطاقة الشمسية في مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية نظام المنتج المستقل للطاقة الذي يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتبلغ قيمة استثمارات هيئة كهرباء ومياه دبي في قطاع الطاقة نحو 86 مليار درهم خلال السنوات الخمس المقبلة. وقال سعيد محمد الطاير، العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي "يُنص المبدأ الرابع ضمن المبادئ الثمانية لدبي، أن نمو دبي تقوده

من خلال استراتيجياتها واستثماراتها في هذا المجال، حيث تستهدف استراتيجية الإمارات للطاقة المتجددة والنظيفة لضمان تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية، وستستثمر الدولة 600 مليار درهم حتى عام 2050 لضمان تلبية الطلب على الطاقة واستدامة النمو في اقتصاد الدولة.

وتعد دبي من المدن الرائدة في تطوير قطاع الطاقة المتجددة والنظيفة، والسباق في ابتكار طرق وأساليب جديدة لتعزيز كفاءة قطاع الطاقة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وإيجاد حلول بديلة عن الطاقة التقليدية بما يدعم التنمية المستدامة في الإمارة.

استشهاداً بتجاربها وابتكاراتها الهادفة إلى مواجهة آثار تغير المناخ والتخفيف من الاحتباس الحراري.

أبو ظبي - استشهد تقرير صادر عن "البرينا" بخطط دولة الإمارات لتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على بيئة نظيفة وصحية وأمنة، وذلك عبر مشاريع استخدام الهيدروجين والوقود الصناعي والتقنيات الكهربائية المباشرة وأنواع الوقود الحيوي وإدارة الكربون للحد من انبعاثاته.

واعتبر تقرير "البرينا" بعنوان "التعافي بعد كوفيد: أجدد عمل لتحقيق المرونة والتنمية والمساواة"، أن دولة الإمارات تقود الجهود العالمية في قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة من خلال استراتيجياتها واستثماراتها في هذا المجال.

وذكر التقرير أن الطاقة المتجددة باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الاستخدام لجعلها في مقدمة الأولويات الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تقود الجهود المبذولة لتدني أحدث الابتكارات الدافعة لمسيرة مواجهة آثار تغير المناخ والتخفيف من الاحتباس الحراري مقدمة مساهمات بارزة في دعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

وأشار التقرير إلى أن كل مليون دولار يتم استثمارها في قطاع الطاقة المتجددة توفر ثلاثة أضعاف عدد الوظائف التي يوفرها نفس حجم الاستثمار في قطاع الوقود الأحفوري، وأن رفع الإنفاق

رهنات كبيرة وطموحات أكبر



سعيد محمد الطاير
التعاون بين القطاعين العام والخاص ركيزة لتحقيق الطموحات

